

**رسالة الرئيس محمد أنور السادات  
إلى مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل  
في ١٥ أغسطس ١٩٨٠**

عزيزي رئيس الوزراء بيجين

أشكركم علي رسالتكم المؤرخة ٤ أغسطس وقد سرني أنكم قد استعدتم صحتكم تماماً  
وأصبحتم قادرين علي مباشرة مسئوليتكم

وقد سرني كذلك أنكم كررتم مرة أخرى التزامكم بالعمل علي التوصل إلي سلام  
شامل في الشرق الأوسط، وهذا الالتزام الذي هو أمر مشترك بيننا يشكل أساس  
عملية السلام التي بدأت برحلتني للقدس وتعززت بجهدنا المشترك بعدها ومع ذلك  
فلاشك أنكم تتفقون معي علي أنه لكي يكون هذا الالتزام ذا معني، فإنه يجب ألا يقف  
عند حد تأكيده بالقول بل يجب أن ينعكس في السلوك الفعلي للأطراف المعنية

هذا وقد تحدثتم في رسالتكم عن ضرورة الدخول في حوار بيننا حول النقاط الأساسية  
التي هي محل بحث، وأنا أتفق مع هذا، ولكن يجب أن نتفق أولاً وقبل كل شيء علي  
أن الحوار الحقيقي يتطلب تبادلاً صادقاً في وجهات النظر بهدف التوصل إلي اتفاق،  
فإذا ما أثار أحد الأطراف نقاطاً موضوعية معينة فلا بد أن تدرس هذه النقاط بكل  
اهتمام وأن تولي العناية اللازمة من جانب الطرف الآخر بروح التفاهم المتبادل  
والسعي إلي التوفيق ويجب أيضاً أن يمتنع الأطراف عن الجدل الذي يقصد به  
تصعيد الخلاف وافتعال شقاق لا مبرر له وإنما يجب أن يكون العامل الأساسي هو  
البحث عن الحقيقة والمصلحة المشتركة

واسمح لي أن أناقش معك نقطة فرعية أخرى قبل أن أصل إلي النقاط الرئيسية في  
الموضوع، ذلك أن عدة مسئولين اسرئيليين يرددون في مناسبات مختلفة علانية أو  
في لقاءات خاصة أن اسرئيل تعتبر جميع الموضوعات قابلة للتفاوض، وعلي ذلك

فهي مستعدة لمناقشتها وعلي سبيل المثال فإنني أعلم أنك ذكرت لرئيس الوزراء البريطاني السابق كالاهان انكم تعتبرون كل شئ قابلاً للتفاوض ماعدا أمر واحد.. هو تدمير اسرائيل، وهذا اتجاه محمود وسليم. ولكن دعنا نتفق أولاً علي معني عبارة "قابل للتفاوض" ففي تقديري أن مغزي هذه العبارة.. ينصرف إلي ما هو أبعد من النطاق الشكلي أو الإجرائي الذي يتحقق بمجرد وضع المسألة علي جدول الأعمال في المفاوضات، فهناك جانب موضوعي وعملي لا يقل عن هذا أهمية وهو أن كلا الطرفين يجب أن يكون منفتحاً وأن يجرى إصدار قرار أو اتخاذ إجراء معين إلي أن تنتهي المفاوضات، لأن جميع الإجراءات أو التصرفات يجب أن تكون انعكاساً صادقاً لمحصلة المحادثات وليس الإرادة التحكيمية التعسفية لطرف واحد، وعلي الطرف الذي يتصرف بحسن نية أن يبذل قصاري جهده للحفاظ علي الموضوع في حالة حياد طوال سير المباحثات، وحتى يتمكن المفاوضون من التوصل إلي حل موفق بكل حرية وبروح التبادل والمشاركة، وعلي الأطراف كذلك أن يمتنعوا عن أي إجراء أو تصرف يقصد به أو يمكن أن يترتب عليه أن يحدد سلفاً نتيجة المفاوضات تلك هي القابلية للتفاوض كما أفهمها

بعد هذا، أري لزاماً علي أن أحسم عدة نقاط أشترتم إليها في رسالتكم وأنا أفعل هذا ليس فقط من أجل الحقيقة، بل من أجل السلام والتفاهم بين شعبينا وهذا هو الأهم وكعهدكم بي فسوف أقصر حديثي علي ذكر الحقائق بأسلوب موضوعي آملاً أن يمكننا هذا من رؤية الأحداث وانعكاساتها بوضوح، وفي كل هذا فإنني متأثر بالبقعة الفريدة التي أقف عليها، فقد بدت لي الخواطر التي أ طرحها عليكم الآن وأنا أقف علي قمة جبل موسي أتلو القرآن وأعبد الله في تلك البقعة من أرض مصر الطيبة التي شهدت مولد رسالة عظمي وإذ كنت أرثل القرآن في هذه البقعة التي لا مثيل لها ازداد يقيني عن أي وقت مضى بأن مبادرتي للسلام كانت مهمة مقدسة، لقد بدأت قصة بني اسرائيل علي أرض مصر، ويبدو أن الإرادة الالهية العليا شاءت أن تكون

نهاية القصة في مصر أيضاً، وهذا قدر مصر وشعبها، وتلك هي المهمة المقدسة التي وكلت إليه وما كان هناك شعب آخر أكثر جدارة منه علي أدائها

والآن دعنا نستعرض معاً الحقائق التالية

أولاً : ان الصيغة التي اتفقت عليها في كامب ديفيد فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية لا تشكل تسوية نهائية، وهذا ثابت ليس فقط من منطوق إطار السلام في الشرق الأوسط، بل أيضاً علي أساس أن جميع الأطراف في كامب ديفيد لم يكونوا يملكون أن يفرضوا حلاً علي الشعب الفلسطيني. وتذكروا أنني قررت هذا في أول لقاء جمعنا هناك، ومن ثم فإن ما اتفقنا عليه كان مجرد ترتيب انتقالي لفترة محدودة ويترتب علي هذا أن كافة الأحكام والترتيبات الخاصة بتلك المرحلة الانتقالية هي أحكام وترتيبات مؤقتة بطبيعتها ومن الخطأ القول بأن إضافة عبارة وما بعدها في الجزء الخاص بترتيبات الأمن في "إطار السلام" تعني أن أيّاً من هذه الترتيبات التي يتفق عليها للفترة الإنتقالية تمتد تلقائياً إلي ما بعد تلك الفترة، وإنما جاءت هذه الإضافة كتذكير بالحاجة إلي الاتفاق علي ترتيبات أمن معينة في مفاوضات المرحلة الثانية لمصلحة كلا الطرفين

وحيث أنها فترة انتقالية لا أكثر، فقد أرجئ البت النهائي في بعض الموضوعات إلي المرحلة القادمة من المفاوضات التي سيكون بوسع الفلسطينيين أن يشتركوا فيها مشاركة فعالة ويدلوا بأرائهم ويعبروا عن مطالبهم ويسهموا في التوصل إلي نتيجة المفاوضات، وتلك الموضوعات المؤجلة تتصل بالوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، ولكن من جهة أخرى فإن الإطار قد أرسى عدة مبادئ ومعايير يهتدي بها المفاوضات في المرحلة القادمة لكيلا يبدأوا عملهم من فراغ

ثانياً : ويتصل بهذا حقيقة أن ميثاق كامب ديفيد اهتم بمسألة القدس وتعرض لها، ومن شطط القول بأن صيغة كامب ديفيد جاءت خلواً من أي إشارة للقدس. وتذكرون

دون شك أن موضوع القدس كان بارزاً وهاماً في جميع المناقشات التي دارت بيننا في كامب ديفيد، وقد تضمن المشروع الذي قدمته لك ولصديقنا الرئيس كارتر في السادس من سبتمبر ١٩٧٨ أي في اليوم السابق علي بدء المحادثات في كامب ديفيد مادة عن مسألة القدس والتي بصيغة شاملة تضمن مصالح جميع الأطراف المعنية وكذلك فإن أربعة مشروعات أمريكية قدمت في ١١، ١٢، ١٣، ١٦ من سبتمبر تضمنت نصوصاً مماثلة وان لم تكن بنفس شمول وعمق الصيغة المصرية، وعندما وجدت الصيغة المقترحة مبهمة وقاصرة طلبت من الرئيس كارتر حذفها، وبذلك يربحاً الحل النهائي لتلك المشكلة إلي مرحلة التسوية النهائية لتلك، كما سجل الأطراف الثلاثة في مباحثات كامب ديفيد موافقهم كل علي حدة، فإن الإطار تعرض لبعض جوانب المشكلة علي نحو مباشر أو غير مباشر حتي أثناء الفترة الانتقالية فقد نص الجزء الأول من الإطار علي إقامة نظام انتقالي في الضفة الغربية وغزة واصطلاح الضفة الغربية يشمل القدس بأي معيار جغرافي أو سياسي، وهذا أمر ينعقد عليه الاجماع العالمي بحيث لا تستطيع اسرائيل أن تنال منه فلم تعترف دولة واحدة بضم اسرائيل للقدس العربية، ولأن القدس تعتبر حتماً جزءاً من الضفة الغربية فإن ممثليكم في مفاوضات الحكم الذاتي قبلوا أن يبحثوا مع مفاوضينا مشاكل مثل حق الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية في التصويت علي انتخابات سلطة الحكم الذاتي

ومن جهة أخرى فإن الفقرة (أ-٣) من الإطار عندما نصت علي الأساس القانوني للتسوية النهائية التي سيتم التوصل إليها عن طريق المفاوضة تضمنت البند التالي

جميع الأحكام والمبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وكما تعلمون جيداً، فإن هذا القرار يتضمن تحريماً قاطعاً للاستيلاء علي الأرض بطريق الحرب، ولما كانت اسرائيل قد احتلت القدس الشرقية خلال حرب ١٩٦٧ فإن هذا النص ينطبق عليها، لا في رأينا فقط، بل أيضاً من وجهة نظر المجتمع الدولي بأسره فإلي أي مدي يمكن الاستمرار في تجاهل هذه الحقائق؟ وقد فرقتكم بين حقوق

ومشاعر المسلمين والمسيحيين بالنسبة للقدس من جانب وحقوق ومشاعر اليهود من جانب آخر، وأعتقد أن هذه التفرقة لا مبرر لها ولا أساس، لأن جميع المؤمنين الذين أنزلت إليهم الكتب السماوية يضعون هذه المدينة في مرتبة فريدة في عقولهم وقلوبهم وهي جزء من تراثهم الحضاري والروحي، وهم جميعاً مشدودون بحقوق وروابط روحية وثيقة بهذه البقعة المقدسة التي تجسد وحدة الحقيقة الإلهية، ولست في حاجة إلي الاسهاب في شرح الأبعاد التاريخية والروحية لتلك الرابطة الفريدة، وبالنسبة للشعب الفلسطيني فإن القدس العربية تكتسب بعداً آخر باعتبار أنها جزء من حقوقهم الوطنية بالإضافة إلي تلك الرابطة وتلك حقيقة لا يستطيع أحد الهرب منها أو المساس بها

وقد ذكرت في خطابك أيضاً أن الصيغة التي طرحتها لحل مشكلة القدس تشكل ما أسميته تناقضاً ظاهراً ولكنني لا أجد أي تناقض بين وجود سيادتين منفصلتين وبين توحيد المدينة إدارياً أو بلدياً، ولم يعجز كثير من الإسرائيليين والشخصيات البارزة في الجاليات اليهودية في الخارج عن رؤية المنطق في هذه الصيغة المبدعة للمصالحة والتعايش في سلام بين أتباع الديانات الكبرى في عالمنا هذا، أما الإصرار علي صيغة جامدة تقوم علي مبدأ (كل شيء أو لا شيء علي الإطلاق) وهو ما ينادي به الرافضون من الجانبين فإنه يشكل خطأ تاريخياً جسيماً، إذ لا يترتب عليه سوي استمرار الصراع وتعميق التوتر بين أبناء العمومة في وقت يتعين عليهم فيه أن يوجهوا جهودهم إلي ما هو خير وأبقي

ثالثاً : وقد تساءلت في خطابك عما إذا كانت المستوطنات قد جاء ذكرها في ميثاق كامب ديفيد، ودعني أغتتم الفرصة لتوضيح هذه النقطة بالذات، فأنتم تذكرون دون شك اننا تحدثنا في كامب ديفيد طويلاً عن ضرورة وضع حد لجميع صور النشاط الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة وسحب سكان المستوطنات وإعادة تسكينهم في بلدانهم بدلاً من أرض الغير، وبالنظر إلي الموقف الذي اتخذتموه والاعتبارات التي

أبدبتموها، فإن التعهدات التي قدمتوها فيما يتعلق بالمستوطنات لم تدرج في صلب إطار السلام، وإنما أخذت شكل تعهدين منكم للرئيس كارتر الذي أبلغنا بهما، وكان أولهما متعلقاً بالمستوطنات في سيناء، أما الثاني فيدور حول المستوطنات في الضفة الغربية وغزة، وفي العهد الأول، وعدتم بتقديم اقتراح للكنيست في ظرف اسبوعين للتصويت علي سحب المستوطنين الإسرائيليين من سيناء، أما في العهد الثاني، فقد وعدتم بوقف بناء مستوطنات جديدة أثناء سير المفاوضات، وكان المفهوم لجميع الأطراف أن المفاوضات المشار إليها في هذا العهد هي مفاوضات الحكم الذاتي، وقد قمتم باحترام تعهدكم الأول الخاص بمستوطنات سيناء وهو ما أسهم إلي حد كبير في بدء تنفيذ موانيق السلام، ولست بحاجة لأن أذكر مصير العهد الثاني الذي قطعتموه علي أنفسكم، فليس هذا هو الهدف من رسالتي، وإنما يكفي أن أقرر أن المفهوم كان أن مسألة المستوطنات القائمة في الضفة الغربية وغزة سيكون من بين المسائل التي تتناولها المفاوضات التي سيشترك فيها الفلسطينيون

ولا شك أنكم تدركون مدي رفض المجتمع العالمي لسياسة المستوطنات التي تتبعها حكومتكم لأن رد الفعل المضاد لها ليس قاصراً علي مجموعة دولية معينة، بل ان معظم أنصار اسرائيل التقليديين يشاركون غيرهم في انتقاد هذه السياسة بما فيهم الجاليات اليهودية في كل مكان

وربما كان مناسباً أن أكرر لكم - في هذا المقام - ما قلته عن المستوطنات في خطابي أمام نادي الصحافة الأمريكي في العاشر من ابريل ١٩٨٠

ان سياسة بناء مستوطنات اسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة تشكل عقبة كؤوداً في طريق السلام، وهي سياسة غير قائمة علي أساس سليم، فضلاً عن أنها غير قانونية ولا شرعية، وهي تولد الكراهية والشقاق، وهي أسوأ صيغة للتعايش، بل انها في الواقع تعتبر دعوة لمزيد من العنف والتوتر، وقد قيل الكثير عن حق اليهود في أن يعيشوا في أي مكان، ولا شك أن جميع الشعوب يجب أن تعامل علي قدم

المساواة، ودون أي تمييز أو تفرقة، ولكن ليس لأي شعب الحق في أن يعيش علي أرض غيره دون رضاهم الحر، وإذا قلنا بغير هذا فإننا نكون قد انتهكنا أبسط مبادئ القانون الدولي والشرعية، كما أننا نكون قد أوجدنا سابقة خطيرة لا يستطيع أي منا أن يعيش معها، ويجب أن توجه الجهود التي تهدر في هذه المخططات العقيمة إلي طرق خلاقة للدعوة إلي السلام وعلاقات حسن الجوار

هذا هو ما قلته في نادي الصحافة القومي بواشنطن، وربما كان من المفيد أن أعيدك علي تذكر محادثاتنا في العريش وهي محادثات لم يكن يسوغ أن تثير الخلاف والجدل، ودون الدخول في التفاصيل، فإن جوهر ما قلته لك في هذا الصدد كان يجب أن ينظر إلي القضية ككل ومن جميع جوانبها، وليس من الزاوية المصرية الاسرائيلية فحسب، وفي هذا السياق ذكرت اننا إذا توصلنا إلي حل لمسألتنا القدس والمستوطنات، فإننا مستعدين عندئذ للنظر في إمدادكم بالمياه بهدف إعادة توطين سكان المستوطنات في مراكز جديدة في صحراء النقب، أي في أرضهم، وكما ذكرت لك آنذاك فإنني كنت علي استعداد لأن أفعل هذا كوسيلة للخروج من هذا المأزق لجميع الأطراف المعنية، ومن الحقائق المعروفة للكافة الآن، انني آخذ علي عاتقي أن أوجد مخرجاً لأشقائي العرب ولو أنني لست ملزماً بذلك، يحدوني في هذا التزامي الجازم بقضية السلام بين العرب واليهود، ولم أتردد في ارتياد المخاطر سعياً وراء هذا الهدف، ولازلت علي استعداد لمضاعفة جهودي رغم المسلك السلبي لهؤلاء الذين كان مفروضاً أن يتحملوا المسؤولية معي، فتلك مهمة تاريخية أقبلها عن طيب خاطر، وإذا كانت العروض الكريمة التي أقدمها من أجل السلام لا تلقي التقدير والقبول الواجبين فمن المتعين أن نبدأ بصفحة جديدة، ولكن هذا لن يثبط عزيمتنا في سعينا الحثيث من أجل السلام والعدالة لجميع شعوب المنطقة

ويؤسفني أنك ذكرت في رسالتك أنه لن تزال أبداً مستوطنة من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان، ومن الواجب تجنب إطلاق مثل

هذا القول تحت أي ظرف، وعندما نقول ذلك فهل تستبعد احتمال اتفاق الأطراف في المستقبل علي إزالة هذه المستوطنات؟ وهل هذا هو مفهومك لقابلية كل شيء للتفاوض؟

رابعاً : وأعتقد أن من الإساءة لميثاق كامب ديفيد أن يُقال أنه لم يتضمن كلمة واحدة عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، فكما تعلم، فإن صيغة كامب ديفيد تجعل تقرير الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة محلاً للتفاوض في المرحلة القادمة التي ستبدأ مفاوضاتها في غضون ثلاثة أعوام، ومع ذلك فهناك مؤشرات لا يمكن أن يخطئها المرء تدل علي الاتجاه الذي سيأخذه تقرير هذا الوضع النهائي أود أن أستشهد في هذا الشأن بنص الفقرة (١-ج) من الإطار

ويجب أن يتوافق الحل الذي ينبثق عن المفاوضات أيضاً مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه المشروعة

فماذا تكون تلك الحقوق إذا لم تكن تتضمن حق تقرير المصير، الذي هو حق أساسي يعتبره مجتمعنا العالمي المعاصر من القواعد الآمرة التي لا يجوز الاتفاق علي مخالفتها

وعندما ندعو إلي الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير فليس هذا بجديد ففي الخطاب الذي وجهته للشعب الاسرائيلي في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ حددت موقفنا بكل وضوح من هذه المسألة حين قلت  
إذا كنتم قد وجدتم المبرر القانوني والأخلاقي لإقامة وطن قومي علي أرض لم تكن كلها ملك لكم، فأولي بكم أن تتفهموا إصرار شعب فلسطين علي إقامة دولته من جديد في وطنه

خامساً : ويرتبط بهذا قولكم أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا يدعو إلي انسحاب القوات الاسرائيلية إلي خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ وإزاء عزوفي عن الدخول في



جدل من هذا القبيل، فإنني أقرر فقط انه يجب ألا ننزلق إلي حجج كلامية تنتمي إلي الماضي. فالمسألة ليست متوقفة علي إدراج أداة التعريف في النص أو اسقاطها منه بل أن الوضع المثالي هو ألا يكون الأمر متوقفاً علي نص أي وثيقة لأن الأمر أخطر وأجل من أن يتوقف علي كلمة أو عبارة أو نص بأكمله، بل هو أمر يتعلق بإرادة احلال سلام عادل تستفيد منه جميع الأطراف المعنية، أما باقي التفاصيل فلا تعدو أن تكون مشاكل فنية لا يصعب التعامل معها، وإذا كانت المسألة مسألة تفسير منطوق القرار ٢٤٢ فإنه قد استقر بما لا يدع مجالاً للشك أن عدم وجود أداة التعريف في العبارة التي تحدثت عن انسحاب القوات الاسرائيلية هو أمر لا أثر له ولا تعويل عليه وقد وضعنا في معاهدة السلام سابقة طيبة حين حافظنا علي مبدأ الاحترام المتبادل للسلامة الإقليمية لكل طرف وكان هذا تنفيذاً سليماً للقرار ٢٤٢ أثمر نتائج إيجابية كان من المستحيل أن تراود المرء حتي في الأحلام قبل أشهر معدودة، فلماذا لا نتبع هذا المثل الناجح الموفق علي الجبهات الأخرى، ودعني هنا أسترجع إلي ذاكرتك ما قته عن هذه النقطة في خطابي أمام الكنيست

وبكل صراحة، وبالروح التي حدثت بي إلي القدوم إليكم اليوم فإنني أقول لكم أن عليكم أن تتخلوا نهائياً عن أحلام الغزو وأن تتخلوا أيضاً عن الاعتقاد بأن القوة هي خير وسيلة للتعامل مع العرب هناك أرض عربية احتلتها ولاتزال تحتلها اسرائيل بالقوة المسلحة ونحن نصر علي تحقيق الانسحاب الكامل منها بما فيها القدس العربية.. القدس التي حضرت إليها باعتبارها مدينة السلام والتي كانت وسوف تظل علي الدوام التجسيد الحي للتعايش بين المؤمنين بالديانات الثلاثة

سادساً : وقد وجهت إلي في رسالتك سؤالاً هو من قبيل الجدل عما إذا كانت مصر تستطيع أن تأتي بالفلسطينيين إلي مائدة المفاوضات، ودعني أسألك بدوري عما قلتموه لتشجيع الفلسطينيين علي المشاركة في المفاوضات، هل تعتقد حقاً أن تلك الإجراءات والتصريحات التي تصدر عنكم حول القدس والمستوطنات تمثل أي

اغراء لهم وماذا عن تصعيد أعمال القمع في الأرض المحتلة، عن فرض حظر التجول لمدد طويلة دون مبرر وإبعاد العمد وإغلاق الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، وهل تشكل التصريحات السلبية حول مستقبل الضفة الغربية وغزة أي حافز حتي لأكثر العناصر اعتدالاً من الفلسطينيين، أما ما قدمته مصر فأنت تعلم تمام العلم فداحة العبء الذي نتحملة في أصعب الظروف

وقد ذهبنا إلي حد أن نعرض عليكم شريان الحياة - مياه النيل - إذا نجحنا في التوصل إلي حل لمشكلة القدس والمستوطنات وما كان بوسع أحد آخر أن يفعل مثل هذا من أجل التسوية الشاملة، وقد تطوعنا بعرض هذه الفكرة عليكم بالرغم من التجاوزات التي نتعرض لها من أشقائنا العرب وسوء الفهم الذي نلقاه من جانبكم ولكن هذا هو دورنا الذي قدر لنا أن نلعبه في المنطقة، وهذا هو التزامنا للسلام

سابعاً : وقد ذكرت في رسالتكم أن مصر قد خالفت معاهدة السلام عندما تعرضت بالنقد لبعض أوجه السياسة الاسرائيلية، ودعني أصحح لك تلك النقطة الهامة التي لا يصح أن تؤخذ ببساطة، فقد أعلننا مراراً أننا سوف نفي بالتزاماتنا النابعة من المعاهدة وبالمثل فلم أتردد أبداً في أن أرحب بقيامكم بتنفيذكم لتعهداتكم الناشئة عن المعاهدة بحسن نية، أنني أري أن من المهم كثيراً أن نعزز ثقة شعوبنا في عملية السلام وعلي ذلك فلست أعتقد أن اثاره مثل هذه النقاط خارج السياق السليم يخدم أي غرض بناء فالتعهد بالامتناع عن شن الحملات الدعائية المعادية لا يعني إطلاقاً أن علي أي طرف أن يقبل سياسات الطرف الآخر أو أعماله سواء رآها سليمة أم خاطئة، ويظل كل منا حراً في أن يختلف مع الآخر حول موضوعات معينة وينتقد سياساته، فذلك طبيعة الحياة الدولية وهذا هو السائد في المعاملات حتي بين من تربطهم صداقة قديمة ونحن نعيش في عصر التنوع والتعدد وفي حين انني ذكرت في عدة مناسبات سابقة انني لا أوصي بالهجوم علي الأشخاص في الصحافة لأي سبب فنحن لا نستطيع قط أن نمنع صحافتنا من تنفيذ تصرفات أو تصريحات معينة، لأن قانون

الطبيعة ليس فقط في علم الفيزياء ان لكل فعل رد فعل مماثل له في النوع والحجم  
وعلي ذلك فإن التطرف والسلبية لا يمكن أن يترتب عليهما سوي ردود فعل حادة،  
وكم كان بودي أن نستغني عن كل من الفعل ورد الفعل

وقد بدرت منكم ملاحظة مؤداها أن الصحافة المصرية ليست بعيدة عن النفوذ  
الحكومي وتلك مغالطة كبيرة وغير موفقة، فكان المفروض أن تعلم الآن أننا نعتز  
بأننا أقمنا نظاما.. ديمقراطياً للحكم، يتمتع الجميع فيه بالحرية في اعتناق أي آراء  
يجدونها متفقة مع معتقداتهم، والحكومة المصرية نفسها تتعرض يومياً للانتقاد حول  
موضوعات مختلفة وهو ما نعتبره علامة مشرقة علي طريقنا الديمقراطي

وأخيراً فقد شكوت من أن المسؤولين لدينا يؤثرون علي الحكومات الأفريقية حتي لا  
تعيد العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وهذه مقولة مبنية علي معلومات خاطئة وعلي  
الاعتقاد الخاطيء بأن الحكومات الأفريقية تضع سياستها وتتخذ قراراتها علي أساس  
التأثير الذي تتعرض له وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة، لأن أشقاءنا الأفارقة الذين  
يياشرون المسؤولية في بلادهم كلهم مناضلون متمرسون وأصحاب رؤية ثابتة  
وبصيرة وقيم أخلاقية رفيعة وهم يبنون سياستهم طبقاً لما تمليه عليهم ضمائرهم  
وتقديرهم المستقل للأحداث، وتصورهم للمصلحة الأفريقية الواحدة وهم يعترضون  
كثيراً بالاستقلال الذي حصلوا عليه بشق الأنفس، وهل تعتقد حقاً أن الإجراءات  
المتبعة في الضفة الغربية وغزة والتصريحات السلبية التي صدرت في الأشهر  
الأخيرة يمكن أن تستميل الزعماء الأفارقة إلي جانبكم وهل خطر لكم أن تتساءلوا  
عن سبب وقوف جميع الحكومات في أرجاء العالم المختلفة هذا الموقف من سيادتكم؟

عزيزي رئيس الوزراء بيجين

ربما كان أكثر من أسف لنا هو أنك لم ترد بإيجابية علي كثير من النقاط التي أثارها  
في رسالتي السابقة وعلي هذا فإن العقبات القائمة في طريق السلام تظل كما هي  
ولست أري كيف يمكن أن نستأنف المفاوضات في ظل هذه الظروف، وكما ذكرت

لك فإن إخلاصي لقضية السلام يمنعني من قبول وضع تتحول فيه مفاوضات السلام إلى مجرد لقاءات عقيمة تنال من ثقة شعبنا في السلام وليس في نيتي أن أدخل في جدل لفظي لا يخدم مصالحنا، ناهيك عن مصلحة السلام وحيث أننا قطعنا علي أنفسنا عهداً بأن نواصل عملنا حتي نتوصل إلي حل سلمي للنزاع فإنني أعتقد أن أفضل أسلوب نتبعه هو عقد مؤتمر قمة في محاولة لاقتلاع جذور هذه الخلافات التي طال عليها الأمد قبل أن تتفاقم وتهدد مهمتنا ومن جهة أخرى فليس من الإنصاف والمجاملة أن نفرض مشكلتنا هذه علي صديقنا وشريكنا الرئيس كارتر في هذا الوقت بالنظر إلي المشاغل الأخرى التي يواجهها والتي هي أكثر إلحاحاً وأنت تذكر أنني وصفته في كامب ديفيد بأنه الجندي المجهول الذي وهب نفسه لقضية السلام وأقل ما يجب علينا أن نعمله اعترافاً منا بإسهامه الكبير هو أن نقدر موقفه وأن نعقد المؤتمر عندما تنتهي مشاغله تلك، وأنا موقن من أنكم تشاطروني هذا الرأي

مع أطيب التمنيات  
محمد أنور السادات